MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Legal and Jurisprudence Studies

Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN 2710-2211 (Print)
ISSN 2788-4694 (Online)

مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

جودة التعليم في العراق ما بين الواقع والمأمول في ضوء الإطار المؤسسي والتشريعي

د. كاظم عبد الله نزال المياحي
استاذ مساعد، كلية الحكمة الجامعة

استلام البحث: 25/09/2023 مراجعة البحث: 07/12/2023 قبول البحث:18/12/2023

ملخص الدراسة :

تتناول دراستنا المتعلقة بـ" جودة التعليم ما بين الواقع والمأمول"، وخاصة أن تحسين جودة التعليم يمثل أحد أهم التحديات والتطلعات التي تواجه مستقبل دولة العراق مما يصبح هذا التطلع بمثابة هاجس لدى جميع العلماء والمتخصصين، وكافة المهتمين بقضايا التنمية وشؤون التربية والتعليم وشغلهم الشاغل، وخصوصاً بعد أن أصبح الاستثمار في التعليم وتحقيق جودته أكثر نجاعة ومردوديّة على كافة المستويات التنموية، حيث أن ذلك الأمر يتطلب اتخاذ تدابير وإجراءات شاملة ومنسقة لتحسين جودة التعليم بصفة ملموسة.ومن أجل الإحاطة بموضوع دراستنا فقد قسمنا البحث إلى مبحثين قدمنا في المبحث الأول ماهية جودة التعليم واستراتيجيات تحقيقه، في حين المبحث الثاني فقد خصصناه إلى العوامل التي تؤثر على تحقيق جودة التعليم في العراق، حيث لا يخفي على أحد انعكاس العديد من الظروف السياسية التي تتعرض لها البلاد، على انعدام الأمن، والطائفية، والفوضى، وتعدد صور ومظاهر الفساد، إلى جانب العديد من المشاكل الاقتصادية على المنظومة التعليمية.وعلى ذلك فإن تحقيق الهدف المبتغى تحقيقه يقتضي أن يكون للجانب القيادي دوره الملموس في المساهمة في تحقيق جودة العملية التعليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن للمؤسسات التربوية في البلاد دور لا يمكن انكاره .

الكلمات المفتاحية: جودة التعليم، الواقع والمأمول، التحديات والتطلعات، العلماء والمختصين، الجانب القيادي، الاطار المؤسسي.

Abstract:

Our study deals with "the quality of education between reality and hope", especially that improving the quality of education is one of the most important challenges and aspirations facing the future of the State of Iraq. After investing in education and achieving its quality has become more effective and profitable at all levels of development, however, the same thing requires taking comprehensive and coordinated measures and procedures to improve the quality of education in a tangible way. In order to take note of the subject of our study, we divided the research into two sections. In the first section, we presented the nature of education quality and the strategies for achieving it, while the second section we devoted it to the factors that affect the achievement of quality education in Iraq, as it is not hidden from anyone the reflection of many political conditions that it is exposed to. The country is characterized by insecurity, sectarianism, chaos, and multiple forms and manifestations of corruption, in addition to many economic problems affecting the educational system. Accordingly, achieving the goal to be achieved requires that the leadership role play a tangible role in contributing to achieving the quality of the educational process. In addition, the educational institutions in the country have an undeniable role.

Keywords: Education quality, reality and hope, challenges and aspirations, scholars and specialists, leadership side

. institutional framework.

المقدمة

اثبتت تجارب الدول أن التعليم هو نقطة الانطلاق نحو التقدم والازدهار، ولا سيما أن التعليم قادر على تغيير الواقع المعاصر، بيد أن تحقيق كافة الأهداف التي يسعى التعليم إلى تحقيقها مرهون بوضع آليات واستراتيجيات متعددة قادرة على مواجهة المستجدات التي تؤثر ايجابيا على العملية التعليمية سواء بالعمل على تحديث وتطوير المنظومة التعليمية المتمثلة في المؤسسات البنائية، وكذلك النهوض بالبرامج التعليمية، واستخدام أحدث الطرق التعليمية، والاهتمام بمرتكزات العملية التعليمية المختلفة.

وهذا الوضع دفع البعض إلى اعتبار التعليم هو الرصيد الاستراتيجي لكافة الأمم والشعوب في الوقت الحديث، كما أنه معيار له قيمته لتحقيق مجد الدول وتقدمها، ودليلاً على شخصيتها العلمية والثقافية، كما أنها الحصن المنيع لتراثها الحضاري والإنساني، والثقافي، كما أنه الاستثمار الحقيقي الذى يتحقق عن طريق الوفاء باحتياجات التنمية في المستقبل، وتتمركز على المنظومة التعليمية كافة المجتمعات المتطورة كونه هي الأساس الحقيقي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة بما تحتاجه من الطاقات والموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً، علميا، ومهنياً، وتخصصيا على أعلى المستويات[1].

وبالنظر إلى أهمية الجودة في المنظومة التعليمية، فقد بذلت بعض الجهود في مجال تطوير المنظومة التعليمية في الدول النامية– ومنها جمهورية العراق– حيث أن ذلك ما زال دون المستوى المطلوب، لأن "الإصلاحات التعليمية تطبق دون نظرة شاملة للتطوير، وغلبة الجانب النظري على المقررات والمناهج، إضافة إلى قصور النظام التعليمي عن الاهتمام بالطالب من حيث ميوله ومواهبه وقدراته، وعدم فاعلية وسائل تقويم الطلبة(2).

وعلى الصعيد التشريعي وبالرغم من أن المشرع العراقي وضع مظلة تشريعية تتولى تنظيم العملية التعليمية في البلاد، مع العلم أن هناك العديد من العوامل والعناصر اللازمة لتحقيق الجودة التعليمية الشاملة في البلاد بجانب الإطار القانوني .أضافة الى أنه تتعدد العوامل التي ساهمت بتأثيراتها على المنظومة التعليمية، فأنه لا يخفى على العيان في ظل تعدد المؤثرات والعوامل التي تعرضت لها دولة العراق ما قبل 2003– وما زالت–، والتي تنعكس بتأثيراتها السلبية بشكل مباشر أو غير مباشر على المنظومة التعليمية في العراق، فبجانب عدم الاستقرار السياسي في البلاد، بسبب الاضطرابات والصراعات السياسية المتزايدة، علاوة على استفحال الفساد الإداري والمالي في البلاد، بجانب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، وكذلك العنف المتزايد، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والصراع الطائفي المستمر، وغير ذلك من العوامل التي يصعب حصرها وتحديدها.

وفي سياق ما تقدم وفي ظل النهضة التعليمية التي تشهدها العديد من الدول في عصر العولمة، وبخاصة أن الطفرة التعليمية امتدت جودتها بصورة متسارعة إلى العالم الافتراضي في ظل التقدم التقني والتكنولوجي في شتي المجالات، وفي ظل التقدم في وسائل الاتصالات والمواصلات، فأنه يقع على اكتاف المختصين والباحثين والعلماء وأصحاب القرار في البلاد تخطي الصعوبات ومواجهة التحديات لتحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية .

اولا–أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الآتي:

–تحتل الدراسة اهميتها الكبيرة، وبخاصة في ظل اهتمام غالبية الدول المتقدمة، بما تتضمنه من سياسات تشريعية، وبرامج حكومية وأهداف اجتماعية. وعلى ذلك فإن جودة العملية التعليمية نؤثر مباشرة سلبا وايجابا على الأجيال المستقبلية، ولا سيما أن للتعليم أهميته في عجلة التقدم والتطور والمساهمة بدوره في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ككل.

1) د. كريم فخري هلال الجبوري ، العوامل التي تؤدي إلى تدني مستوى جودة أداء التعليم الجامعي بحسب رأي اعضاء الهيئة التدريسية، بحث منشور في مجلة بابل، العلوم الإنسانية، العراق، المجلد 25 ، العدد 6 ،سنة 2017، ص 2945.

2)يراجع في ذلك: د. حسين المبروك عطية، إدارة الجودة في التعليم، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بني غازي، كلية الآداب والعلوم بالمرج، العدد 12،أبريل 2016،ص 10،مشار لدى سناء إبراهيم أبو دفة، إصلاح الجودة في التعليم،2005 ص1.

–يرجع الاهتمام بالمنظومة التعليمة نظراً لتأثيرها الكبير على الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، وبخاصة أن التعليم أصبح يشكل الحياة في المستقبل عن طريق تكوين وتنشئة الأجيال القادمة التي ستتولى المسؤولية في المستقبل، وعلى ذلك يمكن القول بأن النهوض بجودة النظم التعليمية خير تخطيط للمستقبل، بل هو صناعة المستقبل والعمل على تهيئة رجال الغد لكي ينهضوا بالمسؤوليات في مجتمعات لم تخلق بعد(3).

تكمن اهمية دراستنا في أن التعليم بالرغم من أهميته لدى غالبية المجتمعات، وبخاصة في ظل المستجدات التي يشهدها القرن الحادي والعشرين، فأن دولة العراق– مثل غيرها من الدول النامية–تواجه جملة من التحديات بسبب عدم الاستقرار السياسي، وكذلك عدم الاهتمام بثقافة التغيير، ونقص المصادر البشرية وغير البشرية اللازمة للعملية التعليمية، وإدارة الجودة، وطغيان العولمة، وتوزيع المعرفة عبر الوسائل التكنولوجية، وشبكات الانترنت وغيرها، وأمام هذه التحديات نجد المتخصصين بحاجة ماسة لمواكبة تلك التطورات الهائلة، ومواجهة التحديات التي أفرزتها المرحلة.

ثانياً–أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى بيان الآتي:

1–القاء الضوء على جودة التعليم وبيان اهميته ومرتكزاته.

2–التطرق إلى أهم المتطلبات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق جودة التعليم.

3– استعراض العوامل والمعوقات التي تؤثر على تحقيق جودة التعليم في العراق.

4– بيان الإطار التشريعي وتأثيراته على جودة المنظومة التعليمية.

ثالثاً– إشكالية البحث :

تكمن صعوبة الدراسة في أن مفهوم الجودة ليس من المفاهيم المحددة والواضحة بدقة، لأن اصطلاح الجودة قد يتساوي مع بعض المفاهيم المشابهة له، فهناك من يربط بين الجودة وحسن الأداء، وهناك من يربط بين الجودة وسوق العمل، وهناك من يربط بين الجودة واللاخطأ، وإذا وجد خطأ فهو بسيط يمكن تداركه بأقل تكلفة(4).

كما تثار إشكالية الدراسة في ظل التحديات الصعبة التي تواجها الدول العربية عامة، والعراق خاصة المتعلقة بالعملية التعليمية، ولا سيما في القرن الحادي والعشرين، حيث تتعلق تلك التحديات؛ بالبنية التحتية والتقنية، عبر الوسائل التكنولوجية، والتقنية، وشبكات الانترنت وغيرها، انعكاسا للتغيرات، وطغيان العولمة، بجانب التحديات البشرية التي تتمثل في نقص الكوادر البشرية اللازمة للعملية التعليمية، وإدارة الجودة التعليمية الشاملة.

رابعاً–منهجية البحث:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف موضوع الجودة الشاملة في التعليم من مختلف جوانبه الموضوعية، واستعراض تفصيلاته المختلفة مع بيان العوامل والمعوقات التي تحول دون تحقيق الجودة الشاملة في العراق، بهدف استجلاء الملامح والجوانب المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة.

خامساً–خطة البحث:

تتضمن خطة البحث مقدمة تحتوي على أهمية، واهداف، وأشكالية، ومنهجية. وقسم البحث الى مبحثين تناول الاول؛ ماهية جودة التعليم وأستراتيجيات تحقيقة، اما الثاني فقد عالج العوامل التي تؤثر على جودة التعليم في العراق. وينتهي بخاتمة تتضمن نتائج وتوصيات.

3)د. حسن عبد الشافي ،المعلومات التربوية طبيعاتها ومصادرها وخدماتها ومجالات الافادة منها، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، 1991، ص 21.

4 د. فتحي علي يونس، الجودة في التعليم العالي، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس – كلية التربية – الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ديسمبر 2010، ص 23.

المبحث الأول

ماهية جودة التعليم واستراتيجيات تحقيقه

ساهمت التحولات والمتغيرات التي يشهدها العالم على كافة الأصعدة والمستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوقت المعاصر إلى المناداة باعتماد أنظمة الجودة على صعيد مختلف المنظمات، والمؤسسات فيما تقدمه من خدمات ومنتجات، ومنها العملية التعليمية. كما أن جودة العملية التعليمية يقتضي لنجاحها اتباع العديد من الاستراتيجيات والسياسات. وعلى ذلك فقد أرتأينا تقسيم دراستنا في هذا المبحث على مطلبين على الوجه الآتي:

المطلب الأول: مفهوم جودة التعليم واهميته ومرتكزاته

المطلب الثاني: المتطلبات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق جودة التعليم

المطلب الأول

مفهوم جودة التعليم واهميته ومرتكزاته

الجودة في مجال التعليم أحد المعايير العالمية التي تستهدف إلى القياس والاعتراف، والانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز، واعتبار المستقبل هدفا يتم السعي بالانتقال اليه من تكريس الماضي إلى المستقبل الذي تعيش فيه الأجيال التي تتعلم الآن(5).

علاوة على أن العملية التعليمية تقوم على مرتكزات وركائز، مما تتضح أهميتها في احتلال العملية التعليمية وجودتها على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسية...الخ مما ينعكس بتأثيره الإيجابي على المجتمع ككل. وحتى نبين مفهوم جودة العملية التعليمية واهميتها سوف نتطرق في دراستنا على ثلاثة فروع على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف جودة التعليم

الفرع الثاني: أهمية جودة العملية التعليمية

الفرع الثالث: مرتكزات المنظومة التعليمية

الفرع الأول

تعريف جودة التعليم

الجودة من الناحية اللغوية مصطلح أصله "جود"، والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جودة، وجوداً أي صار جيداً، وأجاد أي أتي بالجيد من القول والفعل"(6). كما يشتق مفهوم الجودة Quality من الأصل اللاتيني Qualis وتعني حرفياً "ما نوع" وتعني أيضاً صفة أو مستوى أو درجة تفوق يمتلكها شيء ما، كما تعني درجة الامتياز لنوعية معينة من المنتج أو الخدمة المقدمة(7). وتعرف الجودةQuality بصفة عامة بأنها "أداء العمل بطريقة صحيحة وفق مجموعة من المعايير والمواصفات التربوية اللازمة لرفع مستوى جودة وحدة المنتج التعليمي بأقل جهد وتكلفة"(8). كما قد أنها تعني "مجموعة المواصفات والخصائص لمنتج أو خدمة معينة لتلبية احتياجات معينة وفق شروط محددة كما يراد بها الملائمة للاستخدام والمطابقة للمتطلبات"(9).

أما على صعيد مفهوم الجودة التعليمية فأنه يشير اليها بأنها؛ " مجموعة من الإجراءات والارشادات التي تضعها مؤسسة تعليمية لتهتدي بها لإدارة وتنظيم عملها وتقديم خدماتها. ومانتطلبه من انتاج مواد تعليمية مختلفة واستخدام وسائط متعددة وأنشطة تتعلق بدراسة حاجات

5)د. فواز التميمي، الجودة في التعليم، رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم – إدارة التخطيط والبحث التربوي، الأردن، مجلد 48،العدد 3 ،كانون الثاني 2010، ص 67.

6)ابن منظور : "لسان العرب"، الجزء الثاني، القاهرة: دار المعارف، 1984م، ص 72

7) د. واكد رابح – أ. ياليشاني وهيبة، مفهوم الجودة في التعليم العالي: دراسة تحليلية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد 54 ،مايو 2017، ص 16.

8)د. زرقان ليلى، الجودة الشاملة في التعليم العالي ... معاييرها ومتطلبات تطبيقها، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة 12 ، العدد 48،أكتوبر 2014، ص 137.

9)د. أسعد غني جهاد، د. علي نعيم جاسم، أمكانية تطبيق برنامج الجودة لضمان الارتقاء بمستوى أداء الجامعات العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد(5)،تموز 2011،ص 415.

الطلاب وتقويم حاجات سوق العمل بما يتلائم مع مخرجات العملية التعليمية"(10). كما يعبر عن مفهوم الجودة في التعليم إلى؛ "تميز وتنوع الأنشطة داخل المؤسسة التعليمية; بحيث تكون قادرة على تلبية الاحتياجات التعليمية والتنظيمية للعاملين والطلاب، وكافة متطلبات العملية التعليمية; بالشكل الذي يمنحهم النجاح والتفوق، وتقليل نسبة الخطر والخسائر، والتقليل من الفشل في مختلف المجالات، وتحقيق الرضا الوظيفي لجميع العاملين والطلاب داخل المؤسسة التعليمية، وتزويدهم بالديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي; بما لا يخالف القانون الذي أقرته المؤسسة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من تنمية الموارد البشرية والمادية الموجودة داخل المؤسسة من خلال عمليات التخطيط والمراقبة وتحسين الجودة"(11).

ويرى آخرون أن مفهوم الجودة في التعليم؛ هي عملية توثيق للبرامج والإجراءات وتطبيق للأنظمة واللوائح والتوجيهات تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عملية التربية والتعليم والارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والروحية والاجتماعية، ولا يتحقق ذلك إلا بإتقان الأعمال وحسن إدارتها (12) .

ومن جانبنا يمكن تعريف الجودة الشاملة في العملية التعليمية؛ بأنها هي "تحقيق كافة الأهداف والاحتياجات التي تسعى اليها المنظومة التعليمية عن طريق تطبيق مجموعة من المتطلبات والأشتراطات والمعايير اللازمة لتحقيق جودة التعليم الشاملة بأبعاده المتعددة.

الفرع الثاني

أهمية جودة العملية التعليمية

تحتل الجودة Quality العديد من الاهتمامات الاستراتيجية الحيوية في غالبية المجتمعات، وفي العديد من المجالات التخصصية النوعية، ويرجع ذلك إلى التقدم العلمي و التقني المتلاحق وتزايد حدة المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية، والخدمية في ظل زيادة العرض عن الطلب. ويتجاوز مفهوم الجودة معناه التقليدي أي جودة المنتج أو الخدمة ليشتمل جودة المؤسسة أو المنظمة بهدف تحسين وتطوير العمليات والأداء، تقليل التكاليف، التحكم في الوقت، تحقيق رغبات العملاء ومتطلبات السوق، العمل بروح الفريق، وتقوية الانتماء وهذه جميعها يمكن تلخيصها في نقطتين أساسيتين هما المطابقة للمواصفات Conformance to Specifications، إلى جانب إشباع وتحقيق متطلبات السوق Meeting Market Requirements (13).

ومن ذلك المنطلق أبرزت العولمة الحاجة إلى إنشاء نظم الاعتماد وضمانات الجودة في مختلف المؤسسات التعليمية. وفي هذا السياق لجأت غالبية الدول–المتقدمة– إلى العمل على التوسع في المؤسسات التعليمية بهدف الوصول إلى العدالة والمساواة في فرص التعليم، من خلال الإيمان بمعايير الجودة الشاملة، التي تهدف إلى إجراء العديد من الإصلاحات الإدارية والتنظيمية التي توجد داخل كل المؤسسات، وإلغاء القيود والعوائق التي تؤثر على آليات العمل والتطور في كياناته(14)، ويكمن سبب ذلك بالنظر إلى الأهمية التي تحققها مسألة جودة العملية التعليمية.

كما أصبحت نظم الجودة والاعتماد من الضرورات الأساسية في كافة مؤسسات المجتمع بصفة عامة، وبالنظر إلى اعتبار المنظومة التعليمية بمثابة قضية اجتماعية لها عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند صنع السياسة

---

10)د. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، العدد 2، يناير 2013، ص 70؛ وكذلك د. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 19 سنة 2013،ص 128.

11)د. حوته حسين سعد حسين، معايير الجودة في التعليم الجامعي "دراسة حالة لإحدى كليات جامعة بني سويف، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس – كلية الآداب، مجلد 43 ، ديسمبر 2015، ص 17.
Delia Monica and TalmaceanT .0 ana, Evolutional. Reference points in the Quality management system of European education", Journal Of Buletin Scientific. Vol (18), Issue (1), June(2013) ,p. 20

12)د. حسين المبروك عطية، إدارة الجودة في التعليم،المرجع السابق،ص 5؛مشار لدي خديجة عبد الله الصبان، إدارة الجودة الشاملة، الدليل التدريبي للجودة 2005، ص269.

13)د. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المرجع السابق، ،ص 70– 71 ؛ وكذلك د. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المرجع السابق، ص 129–130.

14)د. حوته حسين سعد حسين، معايير الجودة في التعليم الجامعي، المرجع السابق، ص 15.
Took Edwin and ChepChieng C.Mican, "Ochola John, Effect of academic staff retention on Quality education. Private universities in Kenya", Journal Of Problems of education, Vol (64), 2015.p 86–87.

التعليمية، فإن اشتراك مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في صنعها، وتداول الرأي بشأنها، وإقرارها، يعد ضرورة لا غنى عنها حتى تعبر تعبيرا صادقا عن اتجاهات المجتمع وتطلعاته، وما يهدف إليه من جودة العملية التعليمية (15) .

كما إن الجودة الشاملة في العملية التعليمية هي القوة الدافعة المطلوبة لدفع نظام التعليم بشكل فعال ليحقق أهدافه ورسالته المنوطة به من قبل المجتمع والأطراف العديدة ذات الاهتمام بالمنظومة التعليمية (16). وفي نفس السياق فأن اهمية جودة التعليم الشاملة على الصعيد الاجتماعي تساهم في الاستجابة لحاجيات المجتمع وتطوراته المختلفة، كما أنه ينسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية، ويحقق درجة مقبولة من التنافسية العالمية التي ترفع من قيمة المنتوج التربوي وتسوقه للعالم إذ أصبحت الجودة لغة عمل دولية وسلاحاً استراتيجياً لا يستهان به(17).

وفي ذات الإطار لم يعد هنالك مجال للشّك في أنّ جودة العملية التعليمية عامل أساسي في دفع النموّ الاقتصادي وضمان تحقيق سبل التطور الاجتماعي. (18). وعلى الصعيد السياسي فتحقق جودة التعليم بدور محوري في مساهماته في اشراك العاملين في المنظومة التعليمية في عملية اتخاذ وصنع القرار وأخذ ارائهم ومناقشتهم في جميع الأمور والمسائل التي يرون وجود ضرورة لها وذلك من أجل جعلهم جزء من العملية التعليمية وجزء من عملية صنع القرار(19).

ويتضح مما تقدم ذكره أن العملية التعليمية تحتل دور له اهميته على الصعيد التنموي سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ.

الفرع الثالث

مرتكزات المنظومة التعليمية

تتمثل المرتكزات التي لها اهميتها بهدف تحسين جودة العملية التعليمية في العديد من المرتكزات، سوف نستعرضها لما لها في ذلك من مردود إيجابي،وعلى النحو الآتي:

اولًا- المرتكزات المؤسستية (المادية):

(1)-الأبنية التعليمية ومرافقها:

الأبنية التعليمية ومرافقها لها اهميتها في المنظومة التعليمية، وعلى ذلك يقتضي التوسع في إنشاء المبنى التعليمي وملحقاته، بحيث يتوفر عنصر المرونة في المبنى، كما يتيح الفرصة للمتعلمين أداء نشاطاتهم بسهولة، وأن يكون بعيدا عن مصادر الضوضاء، وأن تكون مساحة الفصول مناسبة لعدد المتعلمين، وأن يتوفر لدى إدارة المؤسسة التعليمية نظام لصيانة المبنى بصفة ممكنة(20).

وتتحقق جودة المباني التعليمية وتجهيزاتها كونها أحد المحاور التي لها اهميتها في العملية التعليمية لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها، حيث يتم عن طريقها التفاعل بين مجموع عناصره، ولا سيما أن المباني التعليمية بشقيها المادي والمعنوي مثل القاعات، التهوية، الإضاءة، المقاعد، وغيرها تؤثر على جودة التعليم ومخرجاته، وكلما حسنت واكتملت قاعات التعليم كلما أثر ذلك على قدرات المدرسين والطلاب(21).

(2)- البنية التحتية والتكنولوجية:

15)د. حسن عبد الشافي، المعلومات التربوية، المرجع السابق، ص 71.

16)د. حسين المبروك عطية، إدارة الجودة في التعليم، المرجع السابق، ص 10؛مشار لدي عليان عبد الله الحولي ،تصور لتحسين جودة التعليم الجامعي الفلسطيني 2005،ص 6.

17)د. واكد رابح – أ. ياليشاني وهيبة، مفهوم الجودة في التعليم العالي، المرجع السابق، ص 15.

18)تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD ، 2010.

19)د. أسعد غني جهاد، د. علي نعيم جاسم، أمكانية تطبيق برنامج الجودة لضمان الارتقاء بمستوى أداء الجامعات العراقية، المرجع السابق، ص 415.

20)د. حسين المبروك عطية، إدارة الجودة في التعليم، المرجع السابق، ص 8.

21)د. زرقان ليلى، الجودة الشاملة في التعليم العالي، المرجع السابق، ص 157.

تحتل البنية التحتية والتكنولوجية أهمية كبيرة لتفعيل المستجدات التعليمية مثل التعليم عن بعد، وسهولة التوصل إلى البرامج التعليمية(كتب –أبحاث...)، وبخاصة أن الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات له فوائد كبيرة في التعليم على مستوى كل من الطالب والمعلم والإدارة للعملية التعليمية(22).

ثانيا– المرتكزات الشخصية :

(1)– التدريسيين:

تأتى قيمة المعلم في العملية التعليمية من خلال إدراكنا أن جودة المعلم تساوي في أهميتها جودة العملية التعليمية .وعلى ذلك فإن تحقيق الجودة يتطلب أن يكون هناك حاجة كبيرة للمعلمين ذات الكفاءة العالية لمسايرة تطورات وتغيرات التي طرأت علي المسائل التربوية والتعليمية في ظل العولمة، بسبب فشل معظم المؤسسات التعليمية في إعداد الأجيال المستقبل التي يمكن أن تواجه التحديات العالمية (23)، وذات الجودة يتعين أن تمتد بدورها إلى مستوى عضو هيئة التدريس، بحيث ينبغي أن يواكب مختلف المتغيرات العلمية المتسارعة ويطور من أدائه على المستويين الأكاديمي والتقني، وفي هذا المجال يأتي دور الجامعة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وتصنيفهم(24) ، وعلى ذلك فجودة المعلم أو المدرس من المتطلبات اللازمة في كافة مراحل العملية التعليمية بدءاً من التعليم الابتدائي أو الأساسي، نهاية بعضو هيئة التدريس بالتعليم الجامعي.

ومن جانبنا نرى إن جودة التدريسيين من المسائل التي لها اهميتها، وركيزة رئيسية فالمعلم في المراحل التعليمية الأولي يتعين أن تتوافر فيه كافة المؤهلات التربوية والتعليمية اللازمة بهدف تحقيق الجودة الشاملة خلال تلك المرحلة التعليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة ومهام أعضاء هيئة التدريس تقتضي الاهتمام بالمدرس الجامعي، وبخاصة أن حساسية مهامه التدريسية سواء تمثلت في حضور المحاضرات، وإعداد البحوث وتأليف المراجع، وإعداد التقارير، يقتضي لذلك إلى إقرار جملة من الضمانات المادية والعلاجية والإدارية، وبخاصة أن عضو هيئة التدريس هو محور النهوض بالبحث العلمي ومخصصاته.

(2)– الطالب:

الطالب حجر الزاوية في العملية التعليمية، كما أنه هو المستهدف الأساسي في العملية التعليمية، ويقتضي العمل على تأهيله وتقوميه في المراحل ما قبل التعليم الجامعي علمياً وصحياً وثقافياً ونفسياً حتى يتمكن من استيعاب المعرفة، وبذلك يكون قادراً على الابتكار والخلق وتفهم وسائل التعلم وأدواته(25).

كما ينبغي أن يتنقل الطالب من مجرد وسيلة استقبال إلى عنصر فعال في تشكيل المقرر ومحاورة المادة العلمية، وإبداء وجهة النظر، وتشكيل شخصية علمية مستقلة، قادرة على إبداء الرأي ومحاورة الآخرين(26). ويجب التأكيد على مجموعة من الاهتمامات التي ينبغي أن تتوفر في العملية التعليمية تجاه الطالب، منها المتابعة الدورية للطلاب و إبلاغ أولياء الأمور بصفة دورية بمستوي تقدم أبناءهم، وأيضا اهتمام إدارة المؤسسات التعليمية بالتخطيط لحسن صحة وسلامة الطلاب عن طريق عمل سجلات منظمة لكل طالب، وأن تهتم إدارة المؤسسات التعليمية بتوفير الوظائف المساعدة (أخصائي نفسي– أخصائي اجتماعي) (27).

3– العاملون في العملية التعليمية:

22)د. سويلم جودة، تطوير التعليم اقتصاد المعرفة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد 636 ، مارس 2011،ص 28.

23)د. فتيحة عوداش، واقع وأبعاد الإصلاح التربوي في ظل حاجة العصر والعولمة أعمال الملتقى الدولي السادس: قضايا التربية والتعليم في الوطن العربي – تحديات وحلول، مركز فاعلون للبحث في الأنثربولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المنستير، تونس، المجلد 3،أوت 2018، ص 51.

24)د. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المرجع السابق، ،ص 74؛ وكذلك ص 135–136.

25)د. زرقان ليلى، الجودة الشاملة في التعليم العالي، المرجع السابق، ص 157.

26)د. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المرجع السابق، ،ص 74. وكذلك ص 135.

27)د. حسين المبروك عطية، إدارة الجودة في التعليم، المرجع السابق، ص 8.

يعد العاملون في العملية التعليمية هم اللبنة الاولى في صرح الجودة العالية، ويقع على كاهلهم صناعة العملية التعليمية وتنفيذها، ويقتضي التزام جميع الأفراد بكافة مكونات الجودة التعليمية، وبكل ما يحققها، أو ما يساعد على تحقيقها، وخير شاهد على ذلك ما حققته اليابان في مجال الجودة(28)، وينبغي أن تتوافر الرغبة الصادقة لدى جميع الأطراف في المنظومة التعليمية ابتداء من الطالب، وانتهاء بالمؤسسة للعمل من أجل تطبيق معايير تمثل استراتيجية دائمة، وليست مرحلية، فالجودة ليست وليدة لحظة أو مرحلة، وإنما هي سياسة عامة لابد من اعتمادها وتطبيقها(29).

ثالثا– المرتكزات الإدارية:

تتسع المرتكزات الإدارية بصورة كبيرة بما تتضمنه من عناصر متعددة من الصعوبة أن يتم بيانها على سبيل الحصر والتحديد، سوف نستعرض بعض منها في المطلب الثاني من الدراسة.

المطلب الثاني

المتطلبات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق جودة التعليم

لا يمكن أن نبالغ في القول بأن هناك فجوة كبيرة في العملية التعليمية – الفرق بين الواقع والمستهدف لبناء اقتصاد المعرفة – مما يشير إلى العديد من المتطلبات المتنوعة والكثيرة لتحقيق المستهدف ، وهذا الأمر يجعل وضع استراتيجية متكاملة لتطوير منظومة التعليم لبناء اقتصاد المعرفة غاية الصعوبة نتيجة تردي منظومة التعليم في البلاد من ناحية بجانب تردي معظم منظومات المجتمع المتشابكة مع التعليم والمتكاملة معها في بناء اقتصاد المعرفة (30).

ويشير إلى مفهوم معايير الجودة في التعليم إلى: "مدى ملائمة المؤسسة التعليمية لكافة وسائل وعوامل نجاح العملية التعليمية، والإنتاجية على النحو الذي يهدف إلى إتاحة الفرص التعليمية لجميع الطلاب، والتحسين المستمر للأداء داخل المؤسسة، وتطوير أساليب التعليم، والقيادة، مع مراعاة تطبيق القواعد المنظمة لبرامج الجودة والاعتماد التي أقرتها المؤسسات العالمية للجودة والاعتماد في التعليم(31)، وسوف نتناول تلك المتطلبات على فرعين على النحو الآتي :

الفرع الاول: المتطلبات البشرية والتشريعية

الفرع الثاني: المتطلبات الإدارية والمالية

الفرع الاول

المتطلبات البشرية والتشريعية

اولا– المتطلبات البشرية:

الاهتمام بالعنصر البشري؛ أي وضع الشخص المناسب في المكان الذى يتناسب مع قدراته الشخصية ويشترط توافر المناخ الوظيفي الموائم للعمل ويتفق مع توقعات الفرد(32)، ويظهر اهمية ذلك العنصر في العملية التعليمية والتربوية بما تتضمنه من جودة المعلمين ورجال الإدارة، مما يعود بالنفع على العملية التعليمية .

28) د. فواز التميمي، الجودة في التعليم، المرجع السابق، ص 68.

29)يراجع في ذلك :

FRYDENBERG, Jia. Quality standards in e–learning: A matrix of analysis. International Review of Research in Open and Distributed Learning, , Vol. 3, No.2, Oct 2002 .

https://www.researchgate.net/publication/26468275_Quality_Standards_in_eLearning_A_matrix_of_analysis

30)د. سويلم جودة، تطوير التعليم اقتصاد المعرفة، المرجع السابق،ص 28.

31)د. حوته حسين سعد حسين، معايير الجودة في التعليم الجامعي، المرجع السابق، ص 17.

Vermont state Board of education: 'Education Quality Standards, Agency Of Education ,2013, p.1

32)د. سهام بنت محمد صالح كمكي، الإدارة التربوية في عصر العولمة، ندوة العولمة وأولويات التربية، جامعة الملك سعود – كلية التربية، المجلد 2 ، 2005، ص 695.

ثانيا– المتطلبات التشريعية:

توافر جودة التشريعات واللوائح؛ ويظهر ذلك في تنوع قدرتها على تحديد كافة الإجراءات التي تحكم العملية التعليمية وتوجهه، والاستجابات السرية للمتغيرات المحلية والعلمية وقدرتها على تحديد وتوصيف مختلف المسؤوليات والمهام الوظيفية(33). وعليه فأنه يتعين أن تتميز تلك التشريعات بالوضوح والتحديد والمرونة بأن تواكب كافة المتغيرات والتحولات التعليمية حول العالم.

الفرع الثاني

المتطلبات الإدارية والمالية

اولا–المتطلبات الإدارية:

إدارة الجودة الشاملة Total quality Management ؛ يراد بها التطوير الشامل و المستمر للأداء بإتقان وبدون أخطاء لمطابقة المعايير أو المتطلبات، مع الرقابة والمتابعة و التغذية العكسية، ويشتمل التطوير كافة جوانب و عناصر المؤسسة التعليمية البشرية و المادية لأنهما يتضافران معا بهدف التوصل بالأداء إلى المستوى المطلوب أو المطابق للمعايير القياسية للجودة (34).وتتعدد المتطلبات الإدارية التي عن طريقها يحقق جودة العملية التعليمية سواء كانت تنظيمية، أو تخطيطية، وتدريبية، والمسؤولية وتحقيق الأهداف، وتحقيق جودة البيئة التعليمية،...الخ. ووفق ماتقدم لابد من مراعاة الامور الآتية:

(أ) تبني منظومات فكرية جديدة في إدارة الجودة الشاملة والتعليم المستمر والثقافة التنظيمية داخل المؤسسة التعليمية من أجل النجاح والتميز في مسيرة التعليم (35)، ويتحقق ذلك عن طريق النظر إلى المنظومة التعليمية ككل، اعتمادا على النهج الإجمالي بدلا من النهج المجزأ أي يتم النظر إلى جميع المراحل التعليمية– التعليم قبل المدرسي والمدرسي والجامعي، بشكل شامل ومتكامل والبعد عن العلاج التكتيكي لازمات التعليم واعتماد منهج التخطيط الاستراتيجي في العملية التعليمية تحقيقًا للترابط بين كل من الأهداف والسياسات(36).

وقد بدأت بعض الدول المتقدمة بإصلاح نظمها التعليمية باستخدام أساليب إدارة الجودة الشاملة، فاعتبرت المدرسة– محورا أساسيا لصنع التغيير التربوي (37)، كما تولت عملية الاصلاح مراحل التعليم العالي عن طريق تكوين رؤية جيدة لهذا التعليم تضمن جودته بإعادة هيكلته، وتعزز سبل التعاون مع عالم العمل وتحلل احتياجات المجتمع، والتأكيد على التمتع الكامل بمبدأ استقلالية الجامعات والحرية الأكاديمية مع تفعيل مبدأ المحاسبية Accountabilityوالشعور بالمسؤولية الاجتماعية(38) .

(ب) الاهتمام بالتخطيط التعليمي؛ حيث يهدف التخطيط إلى تحقيق العديد من الاهداف العامة التي تندرج ضمن اهداف المجتمع وضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(39).

(ج) بيان الأهداف التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى تحقيقها، والسعي نحو تحقيقها على المدى الطويل. كما يتعين التأكيد على ثقافة التحسين المستمر؛ وهو يعد من الركائز التي يعتمد عليها في العملية التعليمية، وعلى ذلك ينبغي تطبيق اساليب التطوير التدريجي واعتماد التقييم الدوري للأداء وتطوير اداء العمليات وتدريب العاملين على اساليب التطوير في مختلف الانشطة واعتماد المعايير العلمية لحل المشاكل والوقاية قبل وقوعها ووضع مقاييس لمتابعة التطوير والتجديد(40).

33)د. زرقان ليلى، الجودة الشاملة في التعليم العالي، المرجع السابق، ص 154.

34)د. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المرجع السابق، ،ص 70؛ وكذلك د. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المرجع السابق، ص 128–129.

35)د. عبد الرؤوف احمد بني عيسى، دور العولمة في التعليم العالي :رؤية تربوية معاصرة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46، العدد 2، 2019، ص 221.

36)د. سويلم جودة، تطوير التعليم اقتصاد المعرفة، المرجع السابق، ص 28.

37)يراجع: د. أمين محمد النبوي، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد 1, العدد 3 ، 1995، ص 196.

38)وقد بدأت دول عديدة مثل الولايات المتحدة، وإنجلترا، وفرنسا وألمانيا واستراليا في إعادة هيكلة التعليم الجامعي، مما يزيد من استقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية ويتضمن محاسبة أدائها وتقويم نتائجها. ينظر في ذلك: د. فتحي علي يونس، الجودة في التعليم العالي، المرجع السابق، ص 25.

39)د. إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج، التخطيط والإشراف التربوي والتعليمي والإداري، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016م – 1436هـ، ص 24.

40)د. أسعد غني جهاد، د. علي نعيم جاسم، أمكانية تطبيق برنامج الجودة لضمان الارتقاء بمستوى أداء الجامعات العراقية، المرجع السابق، ص 415.

(د) تفعيل سبل التدريب؛ لا بد من تنمية الموارد البشرية داخل المؤسسة التعليمية، من خلال إنشاء برامج متطورة للتدريب، وزيادة مهارات العمل لدى العاملين بها، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الدعم المؤسسي، والعمل على إعادة البناء، وتحسين الجودة; مما يضمن الوصول إلى مستوى الكفاءة التي تتطلبها المؤسسة(41).

(هـ)تقييم الأداء؛ ضرورة وجود عناصر للكفاءة لدى المؤسسات العلمية يمكن من خلالها تقييم اداء تلك المؤسسات سواء كانت على مستوى العاملين والتدريسيين وذلك من أجل تحديد نقاط الخلل ومعالجتها بين فترة واخرى، وتفعيل مبدأ المسؤولية (42).

(و) الاهتمام بتحقيق الجودة الشاملة داخل البيئة التعليمية سواء تمثلت في البرامج الدراسية؛ وتشمل نظم القبول والمناهج الدراسية والكتب المدرسية وطرائق التدريس وأساليب التقويم، كما يتعين تفعيل جودة بيئة التعليم والتعلم عن طريق وجود نظام ملائم للحوافز وسيادة الروح المعنوية وروح الفريق والعمل الجماعي وتعزيز مبدأ العلاقات الإنسانية، والالتزام الأخلاقي والمهني وجودة الأنشطة الطلابية والخدمات الاجتماعية والصحية والإرشاد والتوجيه(43).

(ل) تكنولوجيا التعليم؛ أسهمت المستحدثات التي شهدتها المجتمعات، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين إلى حدوث طفرات متقدمة على جميع المستويات، وبخاصة بعد استخدام الحاسوب، كما أن ذلك التقدم منقطع النظير وجد صداه في كافَة المجتمعات الرقمية حيث أصبحت الوسائطُ الإلكترونيَّة، ومنها شبكة الإنترنت(44)، ومن المستحدثات التي تولدت عن ذات الشبكة العنكبوتية "ظهور الثورة المعرفية والتكنولوجية" التي نشهدها اليوم، والتي ستفوق حدود الخيال في المستقبل، ستفرض على الأجيال القادمة تحديا وجوديا، يتمثل في قدرتها على اكتساب المعرفة والمعرفة التكنولوجية بالدرجة الأولى؛ فالعصر القادم هو عصر الخبراء والعلماء ورجال التكنولوجيا والمعرفة العلمية؛ فمن لا يمتلك المعرفة، لن يستطيع أن يتكيف في عالم يصبح التكيف فيه قابلية علمية وتكنولوجية، والحياة المستقبلية ستكون لهؤلاء الذين يمتلكون الخبرة العلمية(45).

ويتكامل مع المطلب السابق الاهمية التي يحتلها التوسع في نشر "التعليم عن بعد" ، لما له من فوائد لها اهميتها في العملية التعليمية المستمر بما يعنى الاستغلال الناجح لهذا النوع من التعليم خاصة استخدام تقنيات التفاعل الالكتروني على أن يكون ذلك بالتكامل مع بمنظومة التعليم التقليدية بما يؤدى إلى بناء منظومة متكاملة ومتناغمة داخليا(46).

وفي سياق ما تقدم يقتضي الارتقاء بنظام التعليم الإلكتروني المتاح على شبكة الإنترنت، وبخاصة أن ذلك التعليم يتضمن مجموعة من المقررات أو المناهج التعليمية الإلكترونية. ويمكن أن يحتوي المقرر الإليكتروني على محاكاة تفاعلية، مثل دراسة حالة، وألعاب، وتدريب وممارسة، واختبارات، وتعليق على الإجابات، وشرح بالوسائط المتعددة. وفي كل وحدة من وحدات المقرر نجد الخبرة التعليمية التي تضمن استيعاب المتعلم للمعلومات والمهارات المطلوب منه تعلمها(47).

ثانيا: المتطلبات المادية:

وتشمل جودة المنشآت والأبنية التعليمية ومصادر التعليم كالمكتبات وشبكات المعلومات ومدى توافر عوامل السلامة والأمان(48). كما أنه لا يمكن أنكار الجوانب المالية وتعدد منابعها ومصادرها في تحقيق سبل الجودة الشاملة في العملية التعليمية .

المبحث الثاني

41) METRI, Bhimaraya A. Total quality transportation through Deming's 14 points. Journal of Public Transportation, Vol (9), No (4), 2006, p.41.
https://digitalcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1276&context=jpt

42)د. أسعد غني جهاد، د. علي نعيم جاسم، أمكانية تطبيق برنامج الجودة لضمان الارتقاء بمستوى أداء الجامعات العراقية، المرجع السابق، ص 415.

43)د. زرقان ليلى، الجودة الشاملة في التعليم العالي، المرجع السابق، ص 154.

44) NUNZIATO, Dawn C. Virtual freedom: Net neutrality and free speech in the Internet age. Stanford University Press, U. S. A, 2009, P. 23.

45)د. براهيم براهمي، النظام التربوي بين إشكالية الإصلاح وواقع الأزمة التربوية:دراسة سوسيولوجية تربوية بالجزائر ، العدد 24،سنة 2014،ص 300.

46)د. سويلم جودة، تطوير التعليم اقتصاد المعرفة، المرجع السابق، ص 28.

47)د. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المرجع السابق، ص 72 ؛ وكذلك ص 132.

48)د. زرقان ليلى، الجودة الشاملة في التعليم العالي، المرجع السابق، ص 154.

العوامل التي تؤثر على تحقيق جودة التعليم في العراق

توجد صعوبات تحول دون حصر وتحديد العوامل التي تؤثر على تحقيق جودة التعليم في العراق، وبخاصة في ظل المستجدات التي تشهدها المنظومة التعليمية على الصعيد العالمي نتاج للطفرات التقنية والعلمية، وسرعة وسائل الاتصال والمواصلات ..وغيرها.وإذا كانت العملية التعليمية ومدى جودتها نتاج ظروف المجتمع وفلسفته القانونية و الثقافية والسياسية والاقتصادية، فهذا الوضع يتفق مع دولة العراق. ومن منطلق ما تقدم فإن بيان العوامل التي تؤثر على تحقيق جودة التعليم في العراق، يقتضي بيانها على مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: تأثير العوامل والمعوقات على جودة المنظومة التعليمية

المطلب الثاني: الإطار التشريعي وتأثيراته على جودة المنظومة التعليمية

المطلب الأول

تأثير العوامل والمعوقات على جودة المنظومة التعليمية

المنظومة التعليمية في جميع دول العالم تؤثر وتتأثر بغيرها من العوامل والظروف التي تتعرض لها. وفي ذلك الشأن لقد تعرضت دولة العراق للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية التي شهدتها هذه الدولة، كما شهدت العديد من الصراعات والحروب، وما رافق ذلك من أزمات اثرت بشكل فاعل على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمع، وتلك العوامل انعكست بتأثيراتها على العملية التربوية والتعليمية في العراق. ويتعين أن نشير الى أنه توجد صعوبات جمة تحول دون بيان وتحديد وحصر تلك العوامل ، بيد أننا سوف نستعرض الخطوط العريضة لتلك العوامل والمعوقات، وهو ما سوف نستعرضه على فرعين على الوجه الآتي:

الفرع الأول: العوامل ولأسباب التي تؤثر على جودة المنظومة التعليمية

الفرع الثاني: المعوقات التي ترجع للمنظومة التعليمية

الفرع الأول

العوامل والأسباب التي تؤثر على جودة المنظومة التعليمية

اولا- العوامل والأسباب السياسية:

ساهمت الظروف التي يمر بها العراق قبل عام 2003، والتي ادت الى عدم الاستقرار وخاصة ظروف الحرب التي خاضها العراق مع إيران للفترة من عام 1980- 1988، وما اعقبها ثم تداخلت تلك الظروف مع الظروف التي نتجت عن دخول العراق للكويت 1990- 1991، سيما بعد فرض الحصار على العراق بعد ان تعرض الى عقوبات دولية صارمة اعقبت حربا شاملة شنتها دول التحالف استهدفت جميع البنى التحتية والحاق دمار شامل بها اضافة الى الاعداد الهائلة من الضحايا والجرحى والمعوقين والمفقودين .

لقد القت كل تلك التعقيدات بظلالها على جميع مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها بشكل عام وعلى المنظومة القيمية والتعليمية بشكل خاص والتي اتسمت بالارباك وعدم الاستقرار مقارنة بالوضع الحالي الذي يشهد استقرار افضل مما كان عليه سابقا . وترتيبا على ما تقدم تتعدد العوامل والأسباب التي بدورها تؤثر على جودة المنظومة التعليمية والتي يكون منبعها في الأصل من الظروف السياسية في البلاد، ونتاجا لحالة عدم الاستقرار، وتجسيدا للصراع الطائفي، والديني، والإثني، والثقافي...الخ .

ثانيا- انتشار الفساد في مؤسسات الدولة:

في ظل الأوضاع السياسية المتأزمة التي تمر بها البلاد بعد عام 2003 تولد عنه انتشار الفساد المالي والإداري في جميع مؤسسات الدولة، وفي جميع قطاعاته، مما اصبح الفساد بمثابة داء خطير يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية، والجودة التعليمية الشاملة.

ثالثا- العوامل الاقتصادية وانتشار الفقر: تكرست ظاهرة الفقر في العراق لاسباب اهمها:

-**العقوبات الاقصادية** الدولية:حيث فرض على العراق حصار اقتصادي ظالم استمر 12 سنة و9 شهرو 16 يوم، ولم يسمح للعراق بأستيراد او تصدير أية بضاعة ما عدا المواد الغذائية والطبية وفق صيغة"النفط مقابل الغذاء والدواء" ، وهذا ادى الى شلل كافة قطاعات الاقتصاد العراقي.

-**تداعيات الاحتلال الامريكي:** ان حجم الدمار والتخريب الذي تعرضت له البنية التحتية للاقتصاد العراقي على مدى السنوات الماضية ، بدءاً من الحرب العراقية الأيرانية مرورا بحرب الخليج الثانية وما تبعها من عقوبات اقتصادية الحقت المزيد من التخريب والدمار، وأنتهاءا ب الاحتلال الامريكي في عام 2003 ومن ثم استمرار العمليات العسكرية، فضلا عن عمليات التهريب للثروات والعملات والذهب وموجودات المتاحف، وبالتالي فان اثار التخريب والدمار لازالت شاخصةعلى الكثير من مؤسسات الدولة.

-**الفساد المالي والاداري:** بدأت عملية تحول الفساد من ظاهرة سلوكية الى بنية مؤسسية خلال الفترة التي سبقت عام 2003، ومن ثم تحول من ظاهرة ادارية سلوكية الى بنية قيمية مؤسسية، بعد عام 2003 تفاقمت ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة بشكل مؤلم لايتناسب من طبيعة البناء المؤسسي للدولة حيث اصبحت شائعة رغم وجود هيئة النزاهة التي سلطت الضوء بشكل مباشر على دوائر الدولة.

الفرع الثاني

المعوقات التي ترجع للمنظومة التعليمية

اولا- النظرة إلى التعليم كخدمة:

إن التحليل المتعمق لمنظومة التعليم في -غالبية الدول النامية- يشير إلى عدم كفاءة المنظومة التعليمة نتيجة ضعف وتدني كفاءة مكوناتها. فالتعليم في العراق يمر بأزمة حيث ظل يعامل على أنه من الخدمات ولم ينظر إليه على أنه أساس الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الشاملة(49). وعلى ذلك يتعين أن تتغير تلك النظرة تجاه التعليم وهو ما نجحت الدول المتقدمة إلى تأكيده وجعلت من جودة التعليم قوة استراتيجية واستثمارية تأتي بثمارها لدى المجتمع ككل.

ثانيا-اتباع النظم التعليمية للأسلوب البيروقراطي(الروتين):

تعني الإدارة البيروقراطية ممارسة التحكم والرقابة في إطار التربية والتعليم، فالإدارة البيروقراطية تعرف؛ بأنها هي تلك الوظائف التي تؤديها المؤسسة والموزعة إلى فئات متماثلة وقائمة بذاتها، بحيث يكون كل عامل مسؤول فقط عن نواح معينة من العمل من زاوية الوظائف التي يمارسونها (50).

ثالثا- معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

تبعد المؤسسة التعليمية عن ثقافة الجودة عملياً على الرغم من الاهتمام النظري والفلسفي. ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة TQM التي تتجلى في العديد من النقاط التي تتمثل في أدارة جودة التعليم.(51).

1- ضعف بنية نظام المعلومات وقلة البيانات المطلوبة، وبخاصة أنه يتم الاعتماد على الأساليب التقليدية.

2- قلة الكوادر المؤهلة والمدربة (52).

---

49)د. سويلم جودة، تطوير التعليم اقتصاد المعرفة، المرجع السابق، ص 28.

50)محمد أسعد عالم، الإدارة التربوية إدارة الجودة الشاملة كنموذج تطبيقي، لقاء المسئولين عن الإدارات العامة للتعليم في الدول الاعضاء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1999،ص 6.

51) د. حسين الميروك عطية، إدارة الجودة في التعليم، المرجع السابق،ص 9؛مشار لدي محمد يوسف أبو ملوح، فوائد الجودة في التعليم، 2005 ،ص3؛ وكذلك د. واكد رابح – أ. ياليشاني وهيبة، مفهوم الجودة في التعليم العالي، المرجع السابق، ص 21.

52) حيث يعاب على تدريب العاملين في المنظومة التعليمية (المعلمين-الإداريين)، حيث مازال ذات التدريب محدود، وذلك لأنه يقتصر على عقد دورات قصيرة الأجل لتلك الفئات.
د. هاشم يحيي الملاح ، قضايا وهموم جامعية ومجتمعية عامة ، دار الكتب العلمية ، العراق ،سنة 2012 ، ص 150.

3- المركزية في صنع السياسات واتخاذ القرارات.
4- ضعف النظام المالي، حيث يحتاج تطبيق نظام الجودة الشاملة إلى ميزانية كافية.
5- اهتمام المؤسسة التعليمية، وخاصة الجامعية بالأرقام الكمية في تحقيق أهدافها دون الاهتمام بنوعية المنهج والمنتج.
6- قصور التخطيط في المؤسسات التعليمية.
7- نقص وعي العاملين بسياسة الجودة.
8- وضعف تواصل الإدارة العاملين مع المعلمين /أو أعضاء هيئة التدريس، الطلبة.
9- استبعاد متطلبات المجتمع من مفهوم الجودة الشاملة قبل إعداد البيئة الملائمة لتقبلها.
10- الإرث الثقافي والاجتماعي وهو الموروث التربوي التقليدي وعدم تقبل أساليب التطوير والتحسين.
11- التركيز على تقييم الأداء وليس على القيادة الواعية التي تساعد الأفراد على تحقيق الجودة وبالتالي تتحول الإدارة إلى إدارة بالتخويف.

كما نشير كذلك أن البلدان العربية-ومنها دولة العراق- تواجه في الآونة الأخيرة تحديات قوية فرضتها ظروف الانفتاح الثقافي والفضائي على منظوماتها التربوية والتعليمية، وكان لزاماً على المسؤولين أن يعيدوا النظر في مسألة الحفاظ على القيم الوطنية وتكييفها مع المتغيرات الجديدة، خاصة مع تهديدات العولمة(53). ويتضح بذلك أن تحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية مرهون بتوافر المتطلبات والاشتراطات المؤسساتية والبشرية والمادية والإلكترونية التي ترجع لمنظومة التعليم في البلاد بما يتفق مع ظروف وعادات وثقافة الدولة.

رابعاً- أزمة البحث العلمي في البلاد:

تتمثل مشكلات البحث العلمي على الصعيد العربي-وفي دولة العراق- في عدم وجود ما يسمى بسياسات صناعة المعلومات، علاوة على افتقاد البحث العلمي لسياسة استراتيجية واضحة ومحددة، كما أنه لم توجد صناديق متخصصة تتولي تمويل البحوث، وعدم وجود مراكز او هيئات للتنسيق بين المؤسسات البحثية، بجانب عدم وجود حرية اكاديمية كافية، كتلك التي يتمتع بها الباحث الغربي، ولا شك أن ذات العوامل تؤثر بدورها على البحث العلمي(54)، وكذلك الافتقاد إلى الموضوعية وسيطرة الاهواء والاعتبارات الشخصية ،وبخاصة لدي المسؤولين(55)

علاوة على قلة الحوافز مادية ومعنوية للقائمين بالبحوث العلمية(56)، وعدم وجود جزاءات رادعة على السرقات العلمية، كما أن من المعوقات التي تعوق البحث العلمي في الجامعات يعود إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة تتولي مسألة البحوث الأكاديمية، إضافة إلى الإجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة في الجهات الممولة. علاوة على أن معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس اكثر من تركيزها على البحوث العلمية(57)، بالإضافة الى ذلك فأن عدم وجود رؤية ورسالة واضحة لدي مراكز ومؤسسات البحث العلمي بهدف السعي نحو تحقيق الهدف الذى يسعي نحو التوجه إلى خدمة احتياجات المجتمع والخطط التنموية واحتياجات سوق العمل.

ولا يمكن انكار تأثير العوامل السياسية ودورها في توجيه البحث العلمي، وبخاصة إذا عمدت الدولة إلى التربية السياسية، وبث مبادئ وتوجهات محددة، مما ينعكس ذلك على فقد قدرة الباحثين على الموضوعية.

اشار اليه المؤتمر الاول للتعليم الجامعي في العراق الذى انعقد في بغداد للمدة من 14-18 /1971 .

53)د. عبد القادر تومي، مستقبل النظم التربوية العربية في ظل التحديات العولمية الراهنة، مجلة القلعة، جامعة المرقب – كلية الآداب والعلوم بمسلاته، العدد 12، سنة 2019 ، ص 264

54)د. حسن محمد لعيبي السوداني، معوقات البحث العلمي في الوطن العربي والعراق، مؤتمر :الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، مارس 2011،ص144.

55)يراجع في ذلك: د. عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، الرياض ،الطبعة الثالثة ، سنة 1412هـ-1992، ص48-49.

56)د.سهام بنت محمد صالح كعكى، تحديات تفعيل البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي، مؤتمر :الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، مارس 2011،ص114 .

Suganthi, L. and Samuel ,A., Total Quality Management, Prentice, Hall of India, Private Limited, New Delhi, 2005

57)د. بوحنية قوي، نور الدين حشود، نظرة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي "المعوقات والحلول"، مؤتمر :الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، مارس 2011، ص33.

المطلب الثاني

الإطار التشريعي وتأثيراته على جودة المنظومة التعليمية

رسم المشرع العراقي ملامح المنظومة التعليمية في الوثيقة الدستورية، كما تطرق إلى بيان العديد من القواعد والأحكام في العديد من التشريعات والقوانين المتخصصة.وترتيبا على ما تقدم فإن جودة العلمية التعليمية تتأثر بما تتضمنه التشريعات المنظمة لأحكام المنظومة التعليمية، وهو ما سوف نوضحه على فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: البنيان التشريعي للمنظومة التعليمية في العراق

الفرع الثاني: قصور التشريعات العراقية عن تحقيق الجودة الشاملة

الفرع الأول

البنيان التشريعي للمنظومة التعليمية في العراق

تشريعيا بالرغم من أن المشرع الدستوري في دستور جمهورية العراق لسنة 2005(58)، تولى وضع الاساس التشريعي للحق في التعليم حيث نصت المادة (34 منه) على: اولاً : التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع، وحق تكفله الدولة، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الامية ثانياً : التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله . ثالثاً : تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الانسانية وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ ...).

ويتضح على ما تضمنه النص الدستوري أن الحق في التعليم جعله المشرع الدستوري الزامياً في المرحلة الابتدائية، وتلك المرحلة تتكون من ستة سنوات وبصورة مجانية لجميع الاطفال العراقيين، وفي حالة استمرار الطفل بالتعليم فإن مجانية التعليم تستمر لكافة المراحل الدراسية بما فيها الثانوية والجامعية اضافة للمرحلة الابتدائية، بيد أن المشرع قد ازال صفة الالزام عن المرحلتين الثانوية والجامعية (59).

علاوة على ذلك تتعدد التشريعات التي تتولى تنظيم العملية التعليمية في البلاد ومنها؛ قانون التعليم الالزامي العراقي النافذ رقم (118) لسنة 1976(60)، وكذلك قانون وزارة التربية العراقي النافذ لعام 2011(61)، وقانون محو الامية رقم (23)لسنه 2011 النافذ(62)، و قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم(40) لسنة 1988 المعدل، (63)، وكذلك قانون الجامعات والكليات الأهلية، وايضاً قانون التعليم العالي الاهلي رقم (25) لسنة 2016(64).

الفرع الثاني

قصور التشريعات العراقية عن تحقيق الجودة الشاملة

تمتاز التشريعات التي تتولى المنظومة التعليمية في البلاد بالجمود والتي تتطلب إجراءات عمل محددة لا يمكن الخروج عليها(65).كما **نرى من جانبنا** أنه يتمثل وجه القصور في تلك التشريعات بالإضافة إلى تشعبها وتعدد أحكامها، فعلى الرغم من كثرتها فأن تلك التشريعات لا زالت قاصرة عن بلوغ ما تصبوا اليه من تكامل تشريعي يلبي كافة المتطلبات العصرية، حيث أنها لا تتلائم مع كافة المستجدات التي

58)نشر في الوقائع العراقية بالعدد 4012 في 12/28/ 2005.

59)د. انعام مهدي جابر الخفاجي، حق الطفل في التعليم / دراسة مقارنة مع الشريعة الاسلامية وبعض التشريعات العراقية المعاصرة، بحث منشور في مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية،المجلد22، العدد 2سنة،2014، ص476.

60)الوقائع العراقية، رقم العدد : 2552 تاريخ العدد 11، اكتوبر 1976.

61)منشور في الوقائع العراقية، العدد : 4209 تاريخ 2011/9/19.

62)الوقائع العراقية رقم العدد : 4212 تاريخ العدد 2011/10/10.

63)يسري أحكام هذا القانون على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تدعى فيما بعد بالوزارة وتشكيلاتها الادارية والمؤسسات التعليمية والبحثية المرتبطة بها ، ولذلك تنص المادة الاولى من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 المعدل على أن "تتألف الهيئة التدريسية من: اولاً- الأساتذة. ثانياً- الأساتذة المساعدين. ثالثاً- المدرسين. رابعاً- المدرسين المساعدين.

64) الوقائع العراقية، رقم العدد : 4416 ، تاريخ العدد :19-9-2016.

65)يراجع في ذلك : د. سهام بنت محمد صالح كعكي، الإدارة التربوية في عصر العولمة، المرجع السابق،ص 696.

يشهدها عصر العولمة، وعصر التقنيات التكنولوجية، علاوة على أن هناك قصور في عدم التطبيق الفعلي لتلك القوانين، كما ان تفشي الأمية بصورتها التقليدية يحول كعائق نحو القيام بالعديد من الإصلاحات التربوية والتعليمية .

وعلى ذلك فإن البعض يوصي بأن تتلائم السياسات التشريعية في الدولة، بالخدمات التعليمة، وأن تتقرر في كل مرحلة من مراحل عمليات اتخاذ القرار مع تحديد للمسؤوليات، والادوار، ومن الأفضل بأن تصاغ هذه السياسات في شكل قوانين او لوائح، وتنظيمات أو خطط رسمية لمؤسسات تضمن تطوير خدمات المعلومات وفقا الخطة محددة ووفقا لاحتياجات التطور التعليمي(66)، وان تكون تلك التشريعات واللوائح ذات شفافية، وان يتوافر فيها سهولة الاجراءات التنفيذية وعدم تعقيدها أي نزاهة التطبيق لها، وان يتم تحديث القوانين واللوائح بحيث يتعين ان تكون مرنة (67).

الخاتمة

اولا– النتائج :

1. الجودة الشاملة في العملية التعليمية يراد بها تحقيق كافة الأهداف والاحتياجات التي تسعى اليها المنظومة التعليمية عن طريق تطبيق مجموعة من المتطلبات والأشتراطات والمعايير اللازمة لتحقيق جودة التعليم الشاملة بأبعاده المتعددة.
2. إن واقع جودة التعليم في العراق لا يحتاج إلى تشخيص، فالعديد من مشاكله واضحة للعيان لدي جميع المختصين والمسؤولين، فالمسؤولية خرجت من ايديهم بعد تقديمهم لكافة الحلول من أجل إنهاض المنظومة التعليمية، وبقي دور صناع القرار في تنفيذ هذه الحلول على ارض الواقع عن طريق اتباع الاشتراطات والمتطلبات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق جودة التعليم.
3. المنظومة التعليمية في جميع دول العالم تؤثر وتتأثر بغيرها من العوامل والظروف التي تتعرض لها، وهو واقع الحال في العراق حيث ساهمت العديد من العوامل والمعوقات بتأثيراتها السلبية على جودة المنظومة التعليمية.
4. المشرع العراقي سعى جاهدا نحو وضع احكام وقواعد تشريعية متعلقة بتنظيم العملية التعليمية، كهدف مبتغى، فعلى الرغم من اهمية المظلة التشريعية إلا انها ليست كافية لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم.

ثانياً– التوصيات:

1. العمل على تطوير المنظومة التعليمية عن طريق تأسيس بنية تقنية وتكنولوجية أساسية للمعلومات والاتصالات مع تقديم كافة سبل الدعم المادي والمعنوي من زيادة نسبة الإنفاق والمخصصات المالية على العملية التعليمية، وكذلك توفير الكفاءات والكوادر البشرية المؤهلة لهذا الدور.
2. الاستفادة من خبرات الدول السباقة تجاه جودة المنظومة التعليمية، بما يتلائم مع ظروف دولة العراق وعاداتها وتقاليدها، وما تفرزه المستجدات والمستحدثات التقنية والتكنولوجية.
3. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بما يدعم المشاركة المجتمعية في تحقيق الجودة التعليمية الشاملة .
4. نوصي بتضافر سلطات الدولة وعلمائها والمختصين وصناع القرار بوضع آليات مؤسستية وتشريعية تساهم في بناء منظومة فعالة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتتولى تدعيم نظام الإبداع والابتكار.

66) تطوير المعلومات التربوية التوصية الصادرة عن مؤتمر التربية الدولي السادس والثلاثين، مجلة التوثيق التربوي،المملكة العربية السعودية العدد 16 سبتمبر / شوال 1978، ص 48.

67)د. سهام بنت محمد صالح كمكي، الإدارة التربوية في عصر العولمة، المرجع السابق، ص 698.

قائمة المراجع

اولا- المراجع العربية :

1- الكتب العلمية:

1) إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج، التخطيط والإشراف التربوي والتعليمي والإداري، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016م – 1436هـ.
2) حسن عبد الشافي ،المعلومات التربوية طبيعاتها ومصادرها وخدماتها ومجالات الافادة منها ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، 1991.
3) عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، الرياض ،الطبعة الثالثة ، سنة 1412هـ-1992.
4) هاشم يحيي الملاح ، قضايا وهموم جامعية ومجتمعية عامة ، دار الكتب العلمية ، العراق ،سنة 2012 .

2- الدوريات والمجلات والدراسات :

1. أسعد غني جهاد، علي نعيم جاسم، أمكانية تطبيق برنامج الجودة لضمان الارتقاء بمستوى أداء الجامعات العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد(5)، تموز 2011.
2. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 19 ،سنة 2013.
3. أمل حسين عبد القادر، جودة التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، العدد 2، يناير 2013.
4. أمين محمد النبوي، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد1, العدد3 ، 1995.
5. انعام مهدي جابر الخفاجي، حق الطفل في التعليم / دراسة مقارنة مع الشريعة الاسلامية وبعض التشريعات العراقية المعاصرة، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية،المجلد22، العدد 2،سنة،2014.
6. حسين المبروك عطية، إدارة الجودة في التعليم، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بني غازي، كلية الآداب والعلوم بالمرج، العدد 12،أبريل 2016.
7. حوته حسين سعد حسين، معايير الجودة في التعليم الجامعي "دراسة حالة لإحدى كليات جامعة بني سويف، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس – كلية الآداب، مجلد 43 ، ديسمبر 2015.
8. زرقان ليلى، الجودة الشاملة في التعليم العالي معاييرها ومتطلبات تطبيقها، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة 12، العدد 48،أكتوبر 2014.
9. سويلم جودة، تطوير التعليم اقتصاد المعرفة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد 636 ، مارس 2011.
10. عبد الرؤوف احمد بني عيسى، دور العولمة في التعليم العالي، رؤية تربوية معاصرة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46، العدد 2، 2019.
11. فتحي علي يونس، الجودة في التعليم العالي، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس – كلية التربية – الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ديسمبر 2010.
12. فواز التميمي، الجودة في التعليم، رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم – إدارة التخطيط والبحث التربوي، الأردن، مجلد 48،العدد 3 ،كانون الثاني 2010.
13. كريم فخري هلال الجبوري ، العوامل التي تؤدي إلى تدني مستوي جودة أداء التعليم الجامعي بحسب رأي اعضاء الهيئة التدريسية ، بحث منشور في مجلة بابل ، العلوم الإنسانية ،العراق ، المجلد 25 ، العدد 6 ،سنة 2017 .

14. واكد رابح – ياليشاني وهيبة، مفهوم الجودة في التعليم العالي، دراسة تحليلية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد 54 ،مايو 2017.

3- المؤتمرات والندوات والملتقيات

1) بوحنية قوي، نور الدين حشود، نظرة تحليلية لواقع البحث العلمي في الوطن العربي"المعوقات والحلول"، مؤتمر :الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، مارس 2011.
2) تطوير المعلومات التربوية التوصية الصادرة عن مؤتمر التربية الدولي السادس والثلاثين، مجلة التوثيق التربوي،المملكة العربية السعودية العدد 16 سبتمبر / شوال 1978.
3) حسن محمد لعيبي السوداني، معوقات البحث العلمي في الوطن العربي والعراق، مؤتمر :الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، مارس 2011.
4) سهام بنت محمد صالح كعكى، تحديات تفعيل البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي، مؤتمر :الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، مارس 2011.
5) سهام بنت محمد صالح كعكي، الإدارة التربوية في عصر العولمة، ندوة العولمة وأولويات التربية، جامعة الملك سعود – كلية التربية، المجلد 2 ، 2005.
6) فتيحة عوداش، واقع وأبعاد الإصلاح التربوي في ظل حاجة العصر والعولمة أعمال الملتقى الدولي السادس: قضايا التربية والتعليم في الوطن العربي – تحديات وحلول، مركز فاعلون للبحث في الأنثربولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المنستير، تونس، المجلد 3،أوت 2018.
7) محمد أسعد عالم، الإدارة التربوية إدارة الجودة الشاملة كنموذج تطبيقي، لقاء المسئولين عن الإدارات العامة للتعليم في الدول الاعضاء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1999.

4-أخرى:

- ابن منظور: "لسان العرب"، الجزء الثاني، القاهرة: دار المعارف، 1984م.

4- المراجع الإلكترونية :

ثانيا- المراجع الإنجليزية :

1) Iraq's constitutional Challenge, Middle East Report Baghdad/Brussels, international crisis group (I C G), N°19, 13 November 2003.
2) FRYDENBERG, Jia. Quality standards in e-learning: A matrix of analysis. International Review of Research in Open and Distributed Learning, , Vol. 3, No.2, Oct 2002. https://www.researchgate.net/publication/26468275_Quality_Standards_in_eLearning_A_matrix_of_analysis
3) METRI, Bhimaraya A. Total quality transportation through Deming's 14 points. Journal of Public Transportation, Vol (9), No (4), 2006.
4) https://digitalcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1276&context=jpt
5) NUNZIATO, Dawn C. Virtual freedom: Net neutrality and free speech in the Internet age. Stanford University Press, U. S. A, 2009.
6) Suganthi, L. and Samuel ,A., Total Quality Management, Prentice, Hall of India, Private Limited, New Delhi, 2005.